

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية التكميلية امس على قانون منح بدلات ومكافآت لاجراءات الهيئة التعليمية الكويتية بوزارة التربية بعد الموافقة عليه في مداولته الثانية. وجاءت نتيجة التصويت على القانون بموافقة 47 عضوا من اصل الحضور وعددهم 58 عضوا فيما رفضه 11 عضوا، على ان يصدر خلال اسبوع من تاريخه. واحال المجلس الى الحكومة الاقتراح بقانون في شأن مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بعد الموافقة عليه في مداولته الثانية. وجاءت نتيجة التصويت على القانون بموافقة 42 عضوا من اصل الحضور وعددهم 47 عضوا فيما عارضة خمسة اعضاء. كما وافق المجلس بأغلبية 39 عضوا من اصل الحضور وعددهم 48 عضوا على اقتراح في شأن صدور مرسوم القانون المذكور بصفة الاستعجال وفقا للمادة 65 من الدستور فيما رفض الاقتراح تسعة اعضاء. كما احال المجلس الى الحكومة مشروع القانون في شأن المساعدات العامة بعد الموافقة عليه بالاجماع في مداولته الثانية. ورفض المجلس طلب النيابة العامة رفع الحصانة البرلمانية عن النائب مسلم البراك في قضية جنح صحافة. كما وافق المجلس على تأجيل التصويت على قانون الجمعيات التعاونية حتى دور الانعقاد المقبل وارجاعه الى اللجنة البرلمانية المختصة لمزيد من الدراسة. وأجل المجلس مناقشة المداولة الثانية لقانون مكافآت العسكريين ورجال الاطفاء واعادة للجنة المختصة وفيما يلي التفاصيل.

كتب: سامح عبد الحفيظ - رشيد الفهم - ناصر الهنيت

كادر المعلمين ومكافآت الطلبة والمساعدات العامة.. عبرت

الموافقة عليه في المداولة الاولى. وزير التربية احمد المليفي: اشكر الاخوان في اللجنة المشتركة على الدعوة للاجتماع معهم لتوضيح وجهة نظر الحكومة التي التزمت بالجدولين الاول والثاني مع التعديلات وصدر قبلها مجلس الخدمة المدنية رقم 10 لسنة 2011 الذي حدد الكلفة المالية بـ 88 مليون دينار سنويا وتم رفع المبلغ الى 231 مليون دينار سنويا. وزادت التكلفة الى 143 مليون دينار سنويا. وعملنا اطرا آخر لتسوية المعلمين ودعمهم لبناء الاجيال المقبلة وهناك دعم مادي ومعنوي لاداء دوره بصورة افضل لخلق جيل قادر على تنفيذ التنمية.

وتوجه ربط الدعم المادي بالانجاز قضية مهمة لكل قطاعات السدول وربطها بالثواب والعقاب لذلك جاءت الفكرة بربط الزيادة بضوابط وآليات تحدد عملية القياس وربطها بنظام الحصص والمرضيات واداء التلميذ وذلك لتحقيق كفاءة عالية وستعود على الطالب.

ووضعنا هذا المشروع الذي وافق عليه مجلس الخدمة المدنية في مداولته الاولى وسنعرض هذه الضوابط على ابناء الميدان وجمعية المعلمين لتخرج بصورة متساوية لجميع المعلمين، حتى يصل الكادر في نهاية السنة الى 8000 دينار سنويا، ووضعنا في هذا القرار علاوة التخصص لتدار بواقع 200 دينار و250 دينار لشهادة الدكتوراه و150 ديناراً لشهادة الماجستير.

نظام ربط اى دعم مادي بالانجاز هي امينتنا جميعا وتخوف اللجنة لماذا نبدأ بكادر المعلم فهذه الضوابط موجودة في القطاع الخاص وبه قياس دقيق وعندما يبدأ هذا النظام لابد ان يفخر المعلم به وبداية الاصلاح تبدأ من المعلم، وسيدكر التاريخ انه بدأ من المعلم الذي سيطور الاجيال، ولذلك اطلب من الاخوة ان يتركوا لنا فرصة، وهناك 88 مليون دينار ستدفع للمجمع وكذلك 143 ستدفع على نظام البنوص، وكل القضايا يمكن مناقشتها حتى لا يتأخر الكادر على المعلمين، وهذا الموضوع لن يتم تطبيقه الا مع العام المقبل وارجو اعادته الى اللجنة وأعد بدراسته خلال الصيف والاجتماع مع جمعية المعلمين حتى نخرج بصورة تحقق المصلحة العامة.

يوسف الزلزلة: بعد مناقشة مستفيضة للجنة كان لها 3 ملاحظات رئيسية اولاً عدم جدية الحكومة في مثل هذه الامور، وثانياً ليس هناك ضمان ان تأتي الحكومة بشيء متكامل، وكان هذا رأي اللجنة بالاجماع، فكيف ان نعطي المحسن ونحاسب المسبى، وعلى الوزارة ان تحاسب المعلم غير المتزمت لكن ترفض حرمان المعلمين المتزمتين، وكلام ابو انس اشياء نظرية، وحتى ان ردت الحكومة سيعاد النظر فيه مرة اخرى وسيحصل على الاغلبية المطلقة.

جمعان الحريش: استمعنا لما ذكره المليفي الذي هو حريص على المعلم ولكن الوزير عرض افكارا ولم يعرض ضوابط، والجدول الآخر للوظائف الاشرافية ليس له علاقة بالحضور والغياب، فضلا عن ان هذه الضوابط غير قابلة للتطبيق على ارض الواقع فكرة النصاب وارتباطها بالكادر فكرة غير قابلة للتطبيق وهناك فكرة تراكمية غير مقبولة وان المادة العلمية هناك نقص فادح فسي المعلمين الكويتيين ففي مادة الفيزياء هناك معلم واحد كويتي فقط والكيمياء 95٪ من المعلمين غير كويتيين، قضية المستوى العلمي للمدرس هذه من الممكن ان نجعل المعلم يخضع كل 5 سنوات لاختبار الكفاءة والقدرة ويقام دوريا واذا لم يجتازه يحرم من الوظيفة ووسط المشاحنات والاستقطابات سنخلق مشكلة ادارية مهولة، ولذلك ومع تقديرنا للفكرة الا انها غير قابلة للتطبيق عمليا والاجر ان يقر الكادر في مداولته.

وزير التربية: اتمنى ان ادافع عن زملائي المعلمين، فما طرحه الاخوان فان نظام ربط الكادر بالاداء مطبق في كل دول العالم وسيتم اعطاء المزيد من التخصصات



(متين غوزال)

الرئيس جاسم الخرافي ودمحمد البصري وخالد العوده ودمعصومة المبارك على المنصة



محمد المطير وسالم الثمالن



صالح الملا ومرزوق الغانم أثناء الجلسة



ابتسامه مشتركة بين ديوسف الزلزلة ومصطفى الشمالي



عبدالرحمن العنجري ودمعصومة المبارك على المنصة ومعهم مديرة مكتب اللجنة المالية

البراك: دثتي تعسفت في استخدام حق التقاضي ورفع الحصانة كيدي

الزلزلة: كادر المعلمين إذا ردت الحكومة فسيحصل على الأغلبية المطلقة

الحريش: ضوابط الحكومة غير قابلة للتطبيق فهناك معلم كويتي واحد للفيزياء

العوده: كادر المعلمين لم يكن ضمن المزايدات الانتخابية بل هدفه تطوير التعليم

جوهري: المشكلة الكبرى عدم وجود التضامن الحكومي



احمد السعدون متحدثا



عدنان عبدالصمد



صالح عاشور متحدثا



دمجمعان الحريش

افتتح رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي الجلسة العننية التكميلية الساعة التاسعة والنصف بعد ان كان قد رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الأمين العام أسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين دون اذن أو إخطار.

جاسم الخرافي: جلستنا اليوم استكمال لجلسة امس، وتم الاتفاق على النظر في بنود تقارير اللجنة الخارجية، اتمنى التصويت عليها دون نقاش.

احمد السعدون: دعونا نلتزم بالجدول ولدينا قضايا المعلمين والطلبة والمساعدات والعسكريين وإذا انتهينا منم تنتقل الى الاتفاقيات، وعلينا الالتزام بالجدول، ولدينا مداولات ثانية للمعلمين والطلبة والتعاونيات والمساعدات والعسكريين، فدعونا نخلص منم، اما الاتفاقيات فلدينا رأي عليهم.

جاسم الخرافي: القرار لكم وامس أقرنا رسالة اللجنة الخارجية وتم الاتفاق على النظر فيها. ووافق المجلس على النظر في بنود جدول الاعمال.

جاسم الخرافي: ولكن أرجو الانتهاء من الحصانة أولا.

حسين الحريش: لابد من الانتهاء من التصويت على الحصانة أولا، فإذا تسمح لي الأخ الرئيس اصعد المنصة لمناقشة الحصانة والجلسة الماضية وافقنا على تعديل مادة من اللائحة الداخلية فيما يخص أعضاء المجلس من الرسوم القضائية أسوة بالحكومة.

جاسم الخرافي: دعوني أقرأ على حضراتكم الاحالات، وتلاها الرئيس ووافق المجلس على جميع الاحالات الواردة للمجلس.

سعدون حماد: قدمنا طلبا بان تكون الجلسة الختامية يوم الخميس 6/29 أرجو تلاوتها.

جاسم الخرافي: نحن اتفقنا على ذلك قبلا.

مخلد العازمي: قدمنا طلبا لتقديم الجدول وافق المجلس على تمديد الجلسة لحين الانتهاء من المداولات الثانية المدرجة.

جاسم الخرافي: سأؤجل الطلب لنهاية الجلسة على أساس نرى ماذا انتهينا منه.

طلبات رفع الحصانة وانتقل المجلس الى بند رفع الحصانة.

رفع الحصانة النيابية عن النائب مسلم البراك في قضية جنح صحافة.

مسلم البراك: في الجلسة السابقة طلبت رفع الحصانة عني لكن أن يصل الأمر الى الكيدية والعبث في طلبات رفع الحصانة فهي أشنكت على مسلم في نفس التصريح ونفس الأخطاء الطبيعية، وجاءت الآن في تصريح القيس والرأي وكان بإمكانها أن تأخذ كل التصريحات مرة واحدة وتطلب رفع الحصانة، وسأذهب الى النيابة وأطلب ضم كل القضايا، فهناك عبث في حق التقاضي، والتعسف في استخدام الحق، وهي محاولة «جرجرة»، نحن بشرقنا الذهاب الى النيابة، إنما هذه كيدية واضحة وتعسف في استخدام الحق.

رولا دشتي: لا أعبت في القضاء واحترم القضاء واستخدم حقي في التقاضي، وعدة صحف تناولت التصريح، ولن أسمح ان تكون القاعة أو الحصانة جزءا من التشير بالثواب ولن أقبل به.

مسلم البراك: الى الآن لم تجب عن السؤال؛ هل هو نفس التصريح أم لا؟ أنتست تحاولين محاسبية الشخص الواحد في تصريحات واحدة، وبالتالي ستطلبين 15 طلبا من أجل تصريح واحد.

وجرى التصويت على الطلب موافقة 25، عدم موافقة 25، امتناع 1، الحضور 51.

نتيجة للتعداد يرفض تقرير اللجنة والمجلس يرفض رفع الحصانة عن مسلم البراك.

البند التالي المداولة الثانية لمنح بدلات ومكافآت للمعلمين الكويتيين والتعديلات المقدمة عليه.

يوسف الزلزلة: (المقرر) اللجنة اقرت نفس التقرير الذي تمت

تأجيل قانون الجمعيات التعاونية إلى دور الانعقاد المقبل



د.أسيل العوضي ود.سلوى الجسار ود.معصومة المبارك ود.رولا دشتي خلال الجلسة



محمد التومس ود.فاضل صفر ود.هلال السايير وسالم الإنيبة وسامي النصف واحمد المليفي

ولا يوقف.
● علي الراشد: لا أحد ينكر تقديم الاقتراح، لكن يجب أن نبين وجهة نظرنا في الطلب، لا أحد طعن في دستورية الطلب، ومن حقنا أن نتكلم ونبين وجهة نظرنا. وكانت نتيجة التصويت كالتالي:
موافقة 41، عدم موافقة 16، امتناع 0، الحضور 47.
موافقة وبحال للحكومة بصفة الاستعجال.

البند التالي
مكافأة الطلبة
● د.علي العمير: قدمت تعديلا إلى اللجنة ومدرجة في التقرير في المادة السادسة بند أول ولم يناقش لفقدان النصاب.
يوسف الزلزلة: التصويت كان باللجنة على نفس التقرير الذي صدر في المداولة الأولى.
● د.علي العمير: أصر على ذلك التعديل وأرجو تلاوته.
وتلا الأمين العام اقتراحا بتعديل المادة السادسة بند أول.

موافقة عامة
● علي العمير: هذا الاقتراح مهم للطلبة في الجامعة حتى لا يفقد المكافأة ويتسلم وظيفته، فهو استمرار للمكافأة الطلابية حتى يتسلم ويحصل على وظيفة، وأرجو الموافقة عليه.
(موافقة عامة على التعديل)
وجرى التصويت نداء بالاسم على قانون مكافأة الطلبة، والنتيجة:
موافقة 42، عدم موافقة 5، امتناع 0، الحضور 47.
موافقة على المداولة الثانية ويحال إلى الحكومة.

وتلا الأمين العام اقتراحا: يصدر الوزير قرار منح الطالب المتزوج ولديه أولاد مبلغ 50 دينارا عن كل ولد في حال عدم حصوله على البديل من أي جهة أخرى وتمت الموافقة على هذا القرار.
وتلا الأمين العام اقتراحا بشأن إحالة الاقتراح بقانون بشأن مكافأة الطلبة بصفة الاستعجال إلى الحكومة بعد إقرار المجلس له في مداولته الثانية.
وجرى التصويت نداء بالاسم وكانت النتيجة كالتالي:
موافقة 39، عدم موافقة 9، امتناع 0، الحضور 48.
موافقة ويحال للحكومة بصفة الاستعجال.

البند التالي
المداولة الثانية لقانون الجمعيات التعاونية
تأجيل المداولة الثانية إلى بداية دور الانعقاد المقبل لإعطاء الفرصة لجميع الجمعيات التعاونية لإبداء رأيها وملاحظاتها لأنها، أي اللجنة، لم تأخذ رأي التعاونيين.
● صالح عاشور: هذا القانون صار له 7 سنوات، ودعونا كل التعاونيين والأخصاصيين وتم تقديم المداولة الأولى، وحضرت 25 جمعية تعاونية من أصل 27 وأخذنا كل وجهات النظر، فأرجو من الزملاء ألا يتم تأجيل المداولة الثانية.

● محمد العفاسي وزير الشؤون: مع احترامي لقدسي الاقتراح، فمعظم الجمعيات تدار من قبل وزارة الشؤون من فترة كثيرة، والمفروض إدارتها من قبل أهالي المنطقة وتأجيل هذا المشروع يسبب ضررا لمصالح المساهمين، وأدعو لإقراره بأسرع ما يمكن لتعود إدارة الجمعية من قبل الأهالي.
● مبارك الوعلان: لأبىد من الاستماع إلى أعضاء الجمعيات التعاونية وملاحظاتهم وهي جديرة بالاحترام، وهناك احتياج على الاتحاد المعين فلا بد من وجود اتحاد منتخب، وما أتى مجموعة قليلة من التعاونيين.
وكذلك لم توجه الدعوة إلى كل الجمعيات.

● علي الراشد: هناك الكثير من الجمعيات بالتعيين وينتظرون هذا القانون لكي يرد الانتخابات لأهالي المنطقة.
● خالد السلطان: الجمعيات



د.وليد الطبطبائي ومبارك الوعلان ود.فيصل المسلم وخالد الطاحوس ومسلم البراك ومحمد هايف يعترضون خلال الجلسة



حسين مزيد وخالد العدوة



عسكر العنزي وعلي الراشد



النواب ياكلون الحلوى لعدم رفع الحصانة عن مسلم البراك



نقاش باسم بين مسلم البراك وسيد حسين الغلاف وعدنان المطوع وصالح الملا وروضان الروضان يراقبون

العفاسي: إقرار القانون يساعد أهالي المنطقة على اختيار مجلس إدارة الجمعية

الوعلان: هناك اعتراض على الاتحاد المعين ونطالب باتحاد منتخب

السلطان: الجمعيات التعاونية شبكة إستراتيجية مهمة وإقرار القانون سيهدمها

العنجري: وافقنا على منح معاشات استثنائية لرتبة وكيل أو وكيل وزارة



د.ضيف الله بيورمية



احمد المليفي



سامي النصف خلال الجلسة



مسلم البراك



سعدون حماد

النادرة لأنه ستكون هناك ميزة لهم 200 دينار وميزة ارتفاع حجم نصاب الحصص، وكفاءة الطالب تراكمية نعم هي موجودة لكن البداية ستحقق المستوى الكبير لابنائنا المعلمين وسيرتقي مستوى التعليم لابنائنا وبناتنا، ولم اعرض افكارا ولكني عرضت معايير واضحة وضوابط، ولن يستطيع احد ان يعيب بها او ان يظلم المعلم، بالعكس فالنظام الحالي يؤدي إلى الخروج عن المعايير الدقيقة في الاختيارات، اتمنى لمصلحة المعلم والمعلمة ان نحقق هذا التميز والكفاءة حتى نغلق ابوابا اخرى كالاستعانة بالدروس الخصوصية وغيرها من تطوير المعلم والعملية التربوية وتحقيق التميز لابنائنا وبناتنا.

● يوسف الزلزلة: أرجو من النواب التصويت على المداولة الثانية حتى لا نفقد النصاب.
● عبدالله الرومي: أرجو الاكتفاء بالنقاش وتصوت على المداولة الثانية.

● صالح عاشور: للأسف بعض الزملاء بعد الجلسة الماضية بينوا ان خروج بعض الزملاء بهدف اجهاض المداولة الثانية لهذا الكادر بالرغم انه لم يكن هناك تقرير من اللجنة وكلنا نحرص على اعطاء المعلمين حقهم والمهم التفاهم والجلسة الماضية لم يكن هناك تقرير للمناقشة.

● علي الدقاسي: أوجه كلامي لحضرتك وللجلسة هذا الكلام مكرر والمطلوب التصويت ويقر الكادر لأنها فرصة لم تتكرر.

● خالد العدوة: ندعو إلى إقرار الكادر في مداولته الثانية فهو لا ينسب إلى المجلس الأمة والحكومة ويا وزير التربية هذا الكادر لم يأت ضمن المزايدات والانتخابات نريد ان يتوجه الكادر إلى المعلمين وتطوير العملية التعليمية لأن ثلثي المعلمين نكسروا من العملية وإقراره هو انتصار للشعب ولابنائنا.

● حسن جوهر: المشكلة عدم وجود التضامن الحكومي والوزير أعلن عن موقفه لكن الحكومة لا تقف معه في هذا الكادر ولدينا الأغلبية المطلوبة لإقراره.

● وزير التربية: بالنسبة لكلام د.حسن فالحكومة متضامنة وموقفنا واحد في هذا الموضوع.
● مرزوق الغسانم: لا نزايد على وزير التربية، لكن من يقول إن الحكومة ستستمر في الصيف، فنحن نوافق على القانون وأفكار الوزير فليحولها إلى واقع عملي ملموس ولديه أدواته الدستورية والكرة في ملعب الوزير.

● مبارك الخرينج: كلام الأخ صالح عاشور صحيح فلم نخرج هروبا من قضية كادر المعلمين نحن خرجنا للصلاة ورفع السيد عدنان عبدالصمد الذي كان مقترضا الجلسة، رفعها لغدم اكتمال النصاب.

وجرى التصويت نداء بالاسم على كادر المعلمين، وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 47، عدم موافقة 11، امتناع 0، الحضور 58.

موافقة ويحال إلى الحكومة.
● عبدالصمد: عندما ترأست الجلسة الأسبوع الماضي لم يكن هناك تقرير من اللجنة، وليس لعدم نوافر النصاب، فبالتالي الاخوان الذين طلوعوا لم يهربوا من التصويت.

● مسلم البراك: هناك طلب موقع بتقليص مدة الإقرار وإعادة للمجلس خلال شهر استعجال القانون خلال 7 أيام.

وتلا الأمين العام الطلب: استنادا لأحكام المادة 65 من الدستور نقترح إحالة الكادر للمعلمين الذي أقره في المداولة الثانية إلى الحكومة بصفة الاستعجال وجرى التصويت على الطلب وكانت النتيجة كالتالي:
● علي الراشد: هذا الاقتراح يحتاج إلى اثنين معارضين واثنين مؤيدين، وهذا اقتراح جديد.

● عبدالله الرومي: لم يطلب أحد الكلام ولا أحد يرفع يده.
● أحمد السعدون: أساسا إعطاء الكلمة للوزير خاطئ ومخالف لللائحة والتصويت يجب أن يستمر

